

مؤتمر نزع السلاح

CD/1242
4 February 1994
ARABIC
Original : ENGLISH/RUSSIAN

رسالة مؤرخة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر نزع السلاح والممثل الدائم للاتحاد الروسي في مؤتمر نزع السلاح إلى رئيس مؤتمر نزع السلاح ، يحيان فيها نصوص وثائق صدرت في موسكو في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤

نشرف بآن تحيل إليكم التنصين الانكليزي والروسي لإعلان موسكو ، والبيان المشتركة الصادر عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ورئيس الاتحاد الروسي بشأن عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل إيصالها ، والبيان المشتركة بشأن تنظيم المادرات وسياسة التقدير في مجال عمليات نقل الأسلحة التقليدية والتكنولوجيات الثنائية الاستخدام ، ومذكرة نوايا بشأن التعاون في مجال تنظيم التقدير ، المادرة في موسكو في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ .

يرجى التكرم باتخاذ الخطوات المناسبة لتسجيل هذه الوثائق يومها وثائق رسمية لمؤتمر نزع السلاح ، وتوزيعها على جميع وفود الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء المشاركة في أعمال المؤتمر .

(توقيع) : ستيفن ج. ليدوغار
سفیر فوق العادة ومفوض
وممثل الدائم للاتحاد الروسي
في مؤتمر نزع السلاح

ستيفن ج. ليدوغار
سفیر
وممثل الولايات المتحدة
في مؤتمر نزع السلاح

إعلان موسكو

إن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وليم ج. كلينتون ورئيس الاتحاد الروسي بوريس يلتسين ، وقد اجتمعا معاً في موسكو من ١٥ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ، أكدوا من جديد الأهمية الأساسية للتعاون الأمريكي الروسي على أساس ميثاق الشراكة والمداقة بين الولايات المتحدة وروسيا ، وإعلان فانكوف ، والمعاهدات والاتفاقات القائمة . لاحظا بالارتياح أن العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا قد دخلت مرحلة جديدة من الشراكة الاستراتيجية الناضجة القائمة على المساواة ، والفائدة المتبادلة ، والاعتراف بالمصالح الوطنية لكل منها . ومن هذا المنظور ، استعرضوا النطاق الكامل للقضايا الثنائية والدولية .

وأجرى الرئيسان مناقشة مستفيضة لقضايا الأمن ، بما في ذلك خفض الأسلحة وعدم الانتشار . وأعرب كلا الطرفين عن القلق إزاء التحديات المتزايدة التي تواجه نظم عدم الانتشار . واتفقا على ضرورة تعزيز تلك الانظمة والاشتراك مع الدول المهتمة الأخرى في إنشاء آلية جديدة لتعزيز الشفافية والمسؤولية في نقل الأسلحة التقليدية والتكنولوجيات الثنائية الاستخدام الحساسة . وأيدا بقوة أيضاً استكمال المفاوضات حول إبرام حظر شامل للتجارب في أقرب وقت ممكن . وأكد الرئيسان من جديد دعمهما لوقف انتاج المواد الانشطارية لاغراض الأسلحة ، ونظراً في اتخاذ تدابير جديدة لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي .

وعلى أساس مناقشات تدابير فك الارتباط الاستراتيجي ، الجارية بين وزارتي الدفاع في البلدين ، أعلن الرئيسان أنهما سيأمران بإلغاء استهداف القذائف النووية الاستراتيجية الخاصة لقيادتها بحيث لا تعدد تلك القذائف تستهدف بعد موعد أقصاه ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤ . وهكذا ، فإنه للمرة الأولى في نصف قرن تقريباً - منذ فجر العصر النووي في الواقع - لن تشفل الولايات المتحدة وروسيا قواتهما النووية على أساس يومي بطريقة تفترض أنهما خصمان .

وأعرب الرئيسان كلينتون ويلتسين عن الارتياح إزاء التطور المتسرع لنطاق عريض من العلاقات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية بين الولايات المتحدة وروسيا . وأكدوا من جديد أ谊ها دعمهما القوي للنمو السريع للتجارة والاستثمار بين الطرفين باعتباره مسألة لها أولوية خاصة . وفي رأيهما أن لجنة غور - تشنوميردن أصبحت آلية دينامية وفعالة لتنسيق وتوسيع التعاون الأمريكي - الروسي . ويتمثل تعبير هام بهذه العلاقة في التعاون الأمريكي الروسي المشترك في الفضاء ، ولا سيما مشاركتهما مع الأطراف المهتمة الأخرى في بناء محطة فضائية .

وأكَدَ الرئيسان من جديد استعدادهما للتحرك قَدْمَا على سُبُيل الانفتاح والثقة المتبادلة في العلاقات الأمريكية الروسية وتوفير الظروف الملائمة للتنمية الشاملة لِلاتصالات السياسية والتجارية والإنسانية وفيما بين النّاس في البلدين . وفي هذا الصدد ، أَعْرَبَ عن الاهتمام المشتركة بتوسيع الوجود القنصلِي في أراضي كُلِّ مِنْهُمَا . وبِمُفَةٍ خاصَّة ، يَعْتَزِمُ الجانب الأمريكي فتح قنصلية عامة في إيكاترينبورغ في شَبَّاط / فبراير ١٩٩٤ .

وبعد موافقة كونغرس الولايات المتحدة على اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة واستكمال جولة أوروغواي لمفاوضات التجارة العالمية بنجاح ، رحب الرئيسان كلينتون ويلتسين بالتقدم المتتسارع نحو إقامة اقتصاد ونظام تجاري عالميين يتسمان بالانفتاح والازدهار . وأبلغ الرئيس يلتسين الرئيس كلينتون بالخطوات التي اتخذتها مؤخراً الدول الأعضاء في كومونولث الدول المستقلة من أجل زيادة التنسيق والتعاون الاقتصاديين . واتفق الرئيسان على أن مثل هذه المبادرات ، لا بد أن تفضي ، إذا ما نفذت بطريقة منفتحة وطوعية تتفق مع قواعد وإجراءات الغات ، إلى سرعة اندماج جميع الدول المشاركة في الاقتصاد العالمي .

وفي هذا السياق ، تبادل الرئيسان كلينتون ويلتسين وجهات النظر حول الاستراتيجيات الاقتصادية لحكومتيهما . وومن الرئيس يلتسين الحالة الاقتصادية في روسيا . وأكَدَ أنه لا رجعة في تحول روسيا إلى اقتصاد السوق وعلى عزمه مواصلة تعزيز الاملاكات وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المرتبطة بهذا التحول . وشدد الرئيس كلينتون على دعمه القوي للإصلاح الروسي واقتصر أنه يمكن أن تكون القضايا الاجتماعية مجالاً جديداً ومبشراً للتعاون .

ولاحظ الرئيسان كلينتون ويلتسين بارتياح أن نهاية الحرب الباردة أفضت إلى تقدم مستمر نحو التغلب على انقسام القارة الأوروبية وفتحت الباب أمام قيام تعاون واسع فيما بين الدول الأوروبية في جدول أعمال جديد يتضمن مهام ملحة ، مع إعطاء الأولوية للدبلوماسية الوقائية ، وحفظ السلام وحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات الوطنية والأقليات الأخرى . وفي هذا الصدد ، رحب الرئيسان بقرارات اجتماع وزراء خارجية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقد في روما ، والتي يعتبرانها خطوة هامة في جعل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا آلية رئيسية للتعاون الدولي في أوروبا .

ومن منطلق الاقتناع بوجوب تفادي أي انقسامات جديدة لأوروبا ، اتفق الرئيسان كلينتون ويلتسين على ضرورة إقامة نظام أمني أوروبي جديد يكون شاملًا وغير تمييزياً

ويركز على التعاون السياسي والأمني العملي . واتفق الرئيسان على أن مفهوم الشراكة من أجل السلم الذي اعتمد في اجتماع الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي في بروكسل يشكل عنصراً هاماً في الهيكل الجديد للأمن الأوروبي . وأبلغ الرئيس يلتسين الرئيس الأمريكي بعزم روسيا على المشاركة بنشاط في الشراكة من أجل السلم وعلى إبرام اتفاقات جوهرية تفتح الطريق أمام قيام تعاون واسع ومكثف بين روسيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي كشريك . ورحب الرئيس كلينتون ، آخذًا في الاعتبار دور روسيا الدولي ، باتفاق اشتراك روسيا النشط في الشراكة من أجل السلم .

وأدان الرئيسان القومية العدوانية ، وانتهاكات حقوق الإنسان ، والتعصب الإثنى والديني بكافة أنواعه ، بما في ذلك التعصب ضد السامية . وأعربا عن القلق البالغ إزاء وجود منازعات تنطوي على إمكانات التكثيف في يوغوسلافيا السابقة وعدد من الدول المستقلة الجديدة التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي السابق . وأخبر الرئيس يلتسين الرئيس كلينتون بجهود حفظ السلام التي اتخذتها روسيا في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق . وأعرب الرئيسان عن تفهمهما على تكثيف تنسيق جهودهما ، في إطار الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تعزيز الحل السريع والسلمي للمنازعات بشروط تتفق مع معايير القانون الدولي المقبولة عموماً ، بما فيها احترام استقلال الدول المستقلة الجديدة التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي سابقاً واحترام سيادتها وحدودها القائمة .

وأكدا الرئيسان مجدداً دعم الولايات المتحدة وروسيا للأمن المتحدة . وأعلنا أنهما سيعملان مع البلدان الأخرى من أجل تعزيز قدرة الأمم المتحدة على دعم وإقرار السلام ومنع المنازعات . وسيعملون الجانبيان أنشطة عملية فيما بينهما ومع البلدان الأخرى لتحسين الاستعدادات للمشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام . وفيما يتصل بالذكرى السنوية الخمسين المرتقبة للأمم المتحدة ، يرى الرئيس كلينتون ويلتسين من المهم عقد اجتماع في الوقت المناسب لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، بغية استعراض العمل الذي تقرر للأمم المتحدة في اجتماع قمة مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ دراسة المهام المستقبلية .

والرئيسان كلينتون ويلتسين مقتنعان بأن الولايات المتحدة وروسيا ستواصلان تعزيز شراكتهما وستعملان معاً على تعزيز الاستقرار والسلام والازدهار في العالم .

حرر في موسكو في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ، باللغتين الانكليزية والروسية .

عن الولايات المتحدة الأمريكية: عن الولايات المتحدة الأمريكية:

بيان مشترك صادر من رئيس الولايات المتحدة
ورئيسي الاتحاد الروسي بشأن عدم انتشار أسلحة
التدمير الشامل ووسائل إيصالها

اتفق الرئيس كلينتون والرئيس يلتسين أثناء اجتماعهما في موسكو في 14 كانون الثاني/يناير 1994 ، على أن انتشار أسلحة التدمير الشامل ومنظومات إيصالها يمثل تهديداً حاداً للأمن الدولي في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة . وأعلننا تصميم بلديهما على التعاون بنشاط وعلى نحو وثيق معًا وأيضاً مع الدول المهمة الأخرى ، لفرض منع هذا التهديد والتقليل منه .

والاحظ الرئيس أن انتشار الأسلحة النووية يخلق تهديداً خطيراً للأمن جميع الدول وأعربا عن عزمهما على اتخاذ تدابير قوية لمنع مثل هذا الانتشار .

● من منطلق اعتبار معايدة عدم انتشار الأسلحة النووية أساساً للجهود الرامية إلى ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية ، دعا الرئيس إلى تمديدها لمدة غير محددة وبدون شروط في مؤتمر المشتركين في المعاهدة ، الذي سيعقد في عام 1995 ، وحثا جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة بأن تفعل ذلك .

● أعرب الرئيس عن تصميمهما على تنفيذ تدابير فعالة لتحديد وخفض الأسلحة النووية . وفي هذا الصدد ، دعيا إلى بدء سريان معايير ستارت الأولى وستارت الثانية بأسرع ما يمكن .

● اتفقا على أن يستعرضوا معاً السبل المناسبة لتعزيز ضمانات الأمان للدول التي تخلت عن امتلاك الأسلحة النووية والتي تمثل بدقة الالتزاماتها بشأن عدم الانتشار .

● أعربا عن دعمهما للوكالة الدولية للطاقة الذرية في جهودها للافتعال بمسؤولياتها المتعلقة بضمانات الوكالة وأعربا أيضاً عن عزمهما على تقديم المساعدة للوكالة في مجال الضمانات ، بما في ذلك عن طريق الجهود المشتركة لمختبراتهما ذات الصلة من أجل تحسين الضمانات .

● أعربا عن تأييدهما لمجموعة الموردين النوويين ، واتفاقهما مع ضرورة التنفيذ الفعال لمبدأ ضمانات الوكالة الكاملة النطاق كشرط للمواد النووية ، ومع ضرورة وضع ضوابط على صادرات المواد الثانية الاستخدام والتكنولوجيا في المجال النووي .

● أكدنا مجدداً الالتزام بلديهما بإبرام معايدة دولية بأسرع ما يمكن لتحقيق الحظر الشامل لتجارب التجارب النووية ورحباً بقرار بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح . وأعلنا عزمهما الاكيد على تقديم الدعم السياسي لعملية التفاوض ، وناشدا الدول الأخرى الامتناع عن إجراء التجارب النووية أثناء انعقاد هذه المحادثات .

لاحظاً أن إسهاماً هاماً في تحقيق هدف منع انتشار الأسلحة النووية يتمثل في فرض حظر يمكن التحقق منه على انتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية وإبرام اتفاقية دولية بأسرع ما يمكن لتحقيق هذه الغاية تشارك فيها الدول على أوسع نطاق ممكن وعلى أساس غير تمييزي .

اتفاق على التعاون معاً وكذلك مع الدول الأخرى لوضع تدابير تستهدف منع تراكم مخزونات مفرطة من المواد الانشطارية وخفق مثل هذه المخزونات بمرور الوقت .

اتفاق على إنشاء فريق عامل مشترك ينظر فيما يلي:
- أن تدرج في عروض ضمانات الوكالة الطوعية المتعلقة بهما جميع المواد الانشطارية المصدرية الخام ، على ألا تستثنى إلا المواد المرتبطة بأنشطة ذات أهمية مباشرة للأمن الوطني ،

وضع خطوات لضمان شفافية عملية خفض الأسلحة النووية وعدم إمكان عكس اتجاهها ، بما في ذلك إمكانية اخضاع جزء من المواد الانشطارية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وسيولي اهتمام خاص للمواد التي تنطلق في عملية نزع السلاح النووي وخطوات ضمان عدم استخدام هذه المواد مرة أخرى لأغراض الأسلحة النووية .

كلف الرئيسان خبراءهما أيضاً بدراسة خيارات التخلص من المواد الانشطارية في الأجل الطويل ، وبخاصة البلوتونيوم ، مع مراعاة قضايا عدم الانتشار ، وحماية البيئة ، والسلامة ، والعوامل التقنية والاقتصادية .

أكدا مجدداً عزم المنظمات المهمة في كلا البلدين على استكمال دراسة مشتركة خلال فترة قصيرة لإمكانيات إنهاء انتاج البلوتونيوم من رتبة الأسلحة .

اتفق الرئيسان على أن تقليل خطر سرقة أو تحويل المواد النووية يشكل مسألة ذات أولوية عالية ، ولاحظاً في هذا السياق فائدة اتفاق أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ للتعاون في تحسين نظام الضوابط والمحاسبة والحماية المادية للمواد النووية . وعلقاً أهمية كبيرة على موافلة العمل المشترك بشأن مشكلات المحاسبة على المواد النووية المستخدمة في المجالات المدنية والعسكرية وهي مسائل منفصلة ولكنها وثيقة الارتباط .

وأيد كلا من الرئيسين موافلة زيادة الجهد لمنع انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية .

اعترف الرئيسان ، بومفهما رئيسا البلدين اللذين يملكان أكبر مخزونات الأسلحة الكيميائية في العالم ، بالمسؤولية الخامة عن إزالة التهديد الذي تفرضه هذه الأسلحة . وفي هذا السياق ، أعلنا دعمنا الوطيد لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ، وعزمها على تعزيز التصديق على الاتفاقية وبدء سريانها في موعد لا يتجاوز عام 1995 .

وفي سبيل تعزيز تنفيذ حظر شامل على الأسلحة الكيميائية ، رحب الرئيسان بإبرام الوثائق التنفيذية لمذكرة تفاهم ويومنغ واتفقا على استكمال العمل في أقصر وقت ممكن فيما يتعلق بالوثائق التنفيذية للاتفاق الثنائي بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية .

أكد الرئيسان مجددا رغبتهما في تيسير تدمير الأسلحة الكيميائية والاتحاد الروسي في وقت مناسب بطريقة سالمة ومأمونة وسلامة بيئيا . وأثنينا على خطة العمل المشتركة لتدمير الأسلحة الكيميائية التي عقدت مؤخرا بين البلدين مما يمهد السبيل للولايات المتحدة لتقديم مبلغ إضافي قدره ٣٠ مليون دولار لدعم إنشاء مختبر للتحليل الكيميائي في روسيا لتسهيل تدمير الأسلحة الكيميائية . ووافقت الولايات المتحدة أيضا على النظر في اتخاذ تدابير إضافية لدعم برنامج روسيا لتدمير الأسلحة الكيميائية .

وأعادا تأكيد أهمية الامتثال الدقيق لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتوكسنية واستمرار تنفيذ التدابير وفقا للبيان الروسي الأمريكي البريطاني لشهر أيلول/سبتمبر 1992 ، الذي ينص من بين جملة أمور على عمل زيارات متبادلة للمرافق ولقاءات بين الخبراء من أجل ضمان الثقة في الامتثال لاتفاقية .

أيدا عقد مؤتمر خاص للدول الطرف في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتوكسنية للنظر في التدابير التي من شأنها الإسهام في الشفافية ، وبالتالي الثقة في الامتثال لاتفاقية وفعاليتها .

وأعرب الرئيسان عن تضميم بلديهما على التعاون فيما بينهما في منع انتشار القذائف القادرة على حمل أسلحة التدمير الشامل .

ورحبا بعقد مذكرة التفاهم الثنائية بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي فيما يتعلق بتنمية معدات وتقنيات القذائف ، الموقعة في أيلول/سبتمبر 1993 ، ولاحظا أهمية هذا الاتفاق لضمان التعاون المفيد على نحو متبادل بين الولايات المتحدة وروسيا .

في مجال استكشاف الفضاء ، واتفقا على التعاون بشكل وثيق من أجل ضمان تنفيذه كاملاً وفي الوقت المناسب .

• رحبت الولايات المتحدة بعزم روسيا على الانضمام إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف وتعهدت بالتعاون مع روسيا في تيسير عضويتها في تاريخ مبكر . والولايات المتحدة وروسيا متأكدتان من أن موافلة تعزيز نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ، بما في ذلك توسيع العضوية بحذر ، سوف تساعد على تخفيف احتمال انتشار القذائف وتكنولوجيات القذائف في السياق الإقليمي أيضاً .

وأتفق رئيسا البلدين على أنه بالإضافة إلى تعزيز القواعد العالمية لعدم الانتشار ووضع اتفاقات لهذا الغرض ، فإن التعاون الوثيق أساسي لوضع سياسات بشأن عدم الانتشار تنطبق على مناطق محددة تنطوي على أكبر مخاطر انتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل إيصالها .

• أتفقا على أن وجود أسلحة نووية في شبه الجزيرة الكورية من شأنه أن يشكل تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي والدولي ، وقررا أن بلديهما سيجريان مشاورات فيما بينهما حول وسائل إزالة هذا الخطر . وناشدا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تغادر بالكامل بالتزامها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتصل بالمعاهدة ، وحل مشكلات تنفيذ الضمانات عن طريق جملة أمور منها إجراء حوار بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية . وحثا أيضا على التنفيذ الكامل وال سريع للإعلان المشترك الصادر عن جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن إعلان لا نووية شبه الجزيرة الكورية .

• وأيدا الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء محفل متعدد الأطراف للنظر في تدابير في مجال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار يمكن أن تعزز الأمن في جنوب آسيا . وناشدا الهند وباكستان أن تنضمما إلى المفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر تفجيرات تجارب الأسلحة النووية والاتفاقية المقترنة لحظر انتاج المواد الانشطارية لاغراض الأسلحة النووية وأن تصبحا من الموقعين الأصليين عليهما ، وأن يتمتنع كل منهما عن نشر القذائف التسارية القادرة على إيصال أسلحة التدمير الشامل إلى أراضي الآخر .

• واتفقا على أن تقوم الولايات المتحدة وروسيا ، بوصفهما رئيسين مشاركين لعملية السلم في الشرق الأوسط ، بتعزيز التقدم في عمل

الفريق العامل المعنى بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط على نحو نشط ، مع العمل على تعجيل وضع تدابير بناء الثقة والعمل من أجل تحقيق هدف تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل لا تتجاوز فيها القوات التقليدية احتياجات الدفاع المعقولة .

وأيدا بحزم جهود لجنة الأمم المتحدة الخامسة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتشفييل نظام رصد طويل الأجل لإمكانات العراق العسكرية ، وناشدا العراق أن يمثل لجميع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

بيان مشترك عن مسائل ضوابط التدمير وسياسة
في مجال عمليات نقل الأسلحة التقليدية
والتقنيات الثنائية الاستخدام

أكَدَ وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وزَيْرَ خارجية الاتحاد الروسي التزام بلديهما القوي بالجهود الرامية إلى كبح انتشار أسلحة التدمير الشاملة وتعزيز الاستقرار العالمي والإقليمي . وتمشيا مع روح الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين الولايات المتحدة وروسيا اتَّفَقَ الوزيران على إقامة تعاون واسع النطاق في مجال تنظيم التدمير ، وفضلَا عن ذلك ، اتفقا على اتخاذ جميع الخطوات الفضُورية في هذا المجال على وجه السرعة ، وآثَّا فريقا عاملاً رفيع المستوى لهذا الغرض ، وكذلك لإقامة تعاون ثنائي في المجالات المحددة في مذكرة التوافيا التي وقعتاليوم في موسكو .

وأعرب الوزيران عن الارتياح إزاء الخطوات التي اتَّخذت منذ الاجتماع الأخير الذي عقد بين رئيس الولايات المتحدة ورئيس الاتحاد الروسي لإزالة آثار الحرب الباردة ، من قبيل لجنة تنسيق ضوابط التدمير المتعددة الأطراف ، التي ستنتهِي وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء هذه اللجنة في موعد غايته ٣١ آذار / مارس ١٩٩٤ . ورحباً أيضاً بقرار إنشاء نظام متعدد الأطراف جديد لتعزيز المسؤولية والشفافية ، في عمليات نقل الأسلحة والتكنولوجيات الحساسة الثنائية الاستخدام . ولن يوجه هذا الترتيب الجديد ضد أي دولة أو مجموعة من الدول ، ولمَنْ يمنع احتياز مثل هذه الأصناف لاستخدامات نهائية حربية إذا كان سلوك دولة ما أو أصبح سبباً لقلق خطير على النحو الذي يحدده المشاركون في النظام المتعدد الأطراف الجديد .

والولايات المتحدة وروسيا ، باعتبارهما مصدرين رائدين للأسلحة التقليدية والمعدات الحربية والتكنولوجيات الثنائية الاستخدام ، مقتنعتان بأنه يلزم اتخاذ تدابير إضافية على مستوى دولي لزيادة المسؤولية والشفافية ، وعند الاقتضاء التقييد في هذا المجال . وأعربا عن استعدادهما للعمل مع سائر البلدان في سبيل إنشاء نظام متعدد الأطراف جديد في وقت مبكر من أجل تحقيق هذه الأهداف ، وهو ما سيكمل نظم عدم الانتشار القائمة ، وخاصة من خلال ترتيبات تبادل المعلومات لغرض إجراء مشاورات هادفة .

مذكرة نوايا بين حكومة الاتحاد الروسي وحكومة
الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التعاون في
مجال تنظيم التصدير

إن حكومة الاتحاد الروسي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ،
إذ تؤكد من جديد رغبتهما في حفز تعزيز التدابير الموجهة لمكافحة انتشار
أسلحة التدمير الشامل ومنظومات إيصالها وسائر الأسلحة وكذلك التكنولوجيات والخبرة
المختصة المتصلة بمثل هذه الأسلحة ،

ورغبة في تنمية التعاون بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في
مجال ضوابط التصدير ،

وإذ تلاحظان أن التعاون في تعزيز نظم تنظيم التصدير في الاتحاد
الروسي والولايات المتحدة الأمريكية سوف يعزز تنمية العلاقات الاقتصادية
والعلمية والتكنولوجية بين البلدين وفقاً لمبدأ المساواة والمنفعة
المتبادلة ،

تعتزمان التعاون في أي من المجالات التالية أو في كل هذه المجالات:

- (أ) إجراء مناقشات ثنائية ومتحدة الاطراف على المستوى السياسي والتقني
حول المسائل المتصلة بتعزيز نظم تنظيم المصادرات ،
- (ب) إجراء مشاورات ثنائية على مستوى الخبراء أو المستوى الحكومي
بشأن الالتزامات المتصلة بعدم استخدام المصادرات الخاضعة للضوابط في أغراض غير
معتمدة ،
- (ج) إجراء مشاورات ثنائية بشأن نظم محددة متعددة الاطراف لتنظيم
المصادرات وتنفيذ هذه النظم وبشأن البارامترات التقنية للبنود والتكنولوجيات التي
تفطيها ،
- (د) الاشتراك في الندوات والمؤتمرات وغيرها من الاجتماعات المتعددة
الاطراف ، المخصمة للنظر في مسائل تنظيم المصادرات ،
- (هـ) مناقشة فرص تدريب الموظفين المعنيين بتنظيم التصدير ، وعمل وكالات
الترجمة والجمارك ،
- (و) بذل جهود مشتركة لتوسيع التعاون في مجال تنظيم التصدير .

ويجوز للطرفين إنشاء أفرقة عاملة من الخبراء لاغراض تنفيذ مذكرة التوأيا

هذه .

جريدة في موسكو ، في هذا اليوم الموافق ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ،
في نسختين كل منها باللغتين الروسية والإنكليزية ، والنماذج متساوية في
الحجية .

عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية:
عن حكومة الاتحاد الروسي: